

(المادة الرابعة)

تعدل كل من استخدامات وموارد موازنة المخازن العامة عن السنة المالية ١٩٧٤ بالتعديلات التي أدخلت على الإعانت الحاربة والإعانت السيادية الرأسمالية بموازنى الجهاز الإداري للحكومة والمبيعات العامة .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يضم هذا القانون بختام الدولة ، ويقتضى كفائه من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ذي القعده سنة ١٣٩٧ (٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧٧) .

أنور السادات

كشف رقم (١)

بيان التجاوزات في الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٧٤

اسم الجهة	مقدار التجاوز
(أولاً) المبيعات العامة	

هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

٣٩٦٧,٨٠٧

المبيعة العامة للتأمين والمعاشات .

١١,٤٨٥,١٩٠

المبيعة العامة للتأمينات الاجتماعية .

٢٤,١٥٤,٥٨٠

桀لة ٣٩,٦٠٧,٥٧٧

(ثانياً) المؤسسات العامة

المؤسسة المصرية العامة للبتروـل .

٣٩,١٠٧,٥٦١

كشف رقم (٢)

بيان الاعتدادات الإضافية للسنة المالية ١٩٧٤

اسم الجهة

(أولاً) الجهاز الإداري للحكومة

١٢٠,٧٢٣

(٢) إعانت الدولة للإدارة المحلية

الباب الثالث الاستخدامات الاستثمارية (مقابل زيادة الإيرادات بنفس القدر) .

(ب) القوات المسلحة

٨,٤٦٣,٩٢٧

الإيرادات الحاربة .

٨,٥٨٤,٦٥٠

قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٧

بنفتح اعتداد إضافي لتسوية التجاوزات في الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٧٤

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدره :

(المادة الأولى)

بنفتح اعتداد إضافي بالباب الرابع - التحويلات الرأسمالية في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٤ بمبلغ ٧٨,٧١٥,١٣٨ جنيها (ثمانية وسبعين مليونا وسبعين ألفا ومائة وثمانية وثلاثون جنيها) منه بمبلغ ٣٩,٦٠٧,٥٧٧ جنيها بالباب الرابع - التحويلات الرأسمالية للهيئات العامة والباقي وقدره ٣٩,١٠٧,٥٦١ جنيها بالباب الرابع - التحويلات الرأسمالية للمؤسسات العامة على أن يؤخذ هذا الاعتداد الإضافي من زيادة الإيرادات الرأسمالية .

وذلك حسب الكشف رقم (١) المرفق .

(المادة الثانية)

تعتمد التعديلات التي ثمت بموازنات الجهاز الإداري للحكومة والمبيعات العامة والمؤسسات العامة طبقاً للتأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٧٤ ، وموازنات الجهات .

(المادة الثالثة)

«يعتمد ما تم في حساب ختامي موازنة الجهاز الإداري للحكومة عن السنة المالية ١٩٧٤ من زيادة ربط إعانت الدولة للإدارة المحلية بمبلغ ١٢٠,٧٢٣ جنيها (مائة وعشرون ألفا وسبعين ألفا وثلاثة وعشرون جنيها) تعادل الاعتداد الإضافي الذي تم فتحه بموقفة المجالس التنفيذية بالمحافظات لتسوية التجاوزات في ربط إعانتة المشار إليها وذلك مقابل زيادة الإيرادات الاستثمارية بنفس القدر» .

وذلك حسب الكشف رقم (١) المرفق .

«كما يعتمد ما تم في حساب ختامي موازنة الجهاز الإداري للحكومة عن السنة المالية ١٩٧٤ في زيادة ربط الإيرادات الحاربة للجهاز الإداري للحكومة بمبلغ ٨,٤٦٣,٩٢٧ جنيها (ثمانية ملايين من الخمسمائة وأربعين ألفا وستون ألفا وسبعين ألفا وعشرون جنيها) وذلك نتيجة لزيادة ربط استخدامات القوات المسلحة بهذه ذات القدر» .

وذلك حسب الكشف رقم (٢) المرفق .